

Distr.: Limited
9 November 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
اللجنة الثانية

البند ٣٩ (ب) من جدول الأعمال
تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من
مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في
حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة
الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة
الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان
أو المناطق

إثيوبيا، أنغولا، بنن، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي،
زامبيا، زيمبابوي، السنغال، غابون، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، الكاميرون، ليبيريا،
مالي، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا: مشروع قرار

تقديم المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية
الكونغو الديمقراطية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن تقديم المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش
الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن وجميع البيانات التي أدلى بها رئيسه
بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ تعيد تأكيد سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الدول في المنطقة
وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء سوء الحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأثر الذي خلفه القتال المتواصل على السكان في الجزء الشرقي، مما يتسبب في استمرار معاناة السكان المدنيين، وإذ تدعو إلى حمايتهم مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وما يحدثه في النساء والفتيات من أثر غير متناسب،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء ما يتركه الصراع من آثار وخيمة على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد، وخاصة في محافظات الشمال وكيفو الجنوبية وفي مقاطعة إيتوري، وإزاء استمرار حالة انعدام السبل الكافية للوصول إلى المتضررين،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء استمرار الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية كمصدر لمزيد من الصراع، وإذ تؤكد من جديد، في هذا الخصوص، التزامها باحترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواردها الطبيعية،

وإذ يساورها شديد القلق أيضا إزاء الوقع السلبي للحرب على تعزيز التنمية المستدامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى،

وإذ يساورها عميق القلق إزاء التدمير الشامل والمستمر للحياة والممتلكات، فضلا عن الضرر الجسيم للهياكل الأساسية والبيئة، الذي تعاني منه جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ تضع في اعتبارها أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تستضيف آلاف اللاجئين من بلدان مجاورة مما يشكل عبئا ثقيلا على مواردها المحدودة، وإذ تعرب عن أملها في تهئية الأوضاع التي تيسر عودة اللاجئين الآمنة والطوعية،

وإذ تشير إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد من أقل البلدان نموا يواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة ناجمة عن ضعف هياكلها الاقتصادية الأساسية ومتفاقمة بسبب الصراع الجاري،

وإذ تضع في اعتبارها الترابط الوثيق بين كفالة السلام والأمن وقدرة البلد على تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعبه واتخاذ خطوات فعالة تهدف إلى الإسراع بتنشيط اقتصاده، وإذ تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إنعاش اقتصادها المتضرر وإعادة بنائه وفي جهودها الرامية إلى استعادة الخدمات الرئيسية والهياكل الأساسية في البلد،

وإذ تؤكد من جديد أيضا دعمها لعملية الاتفاق الشامل والجامع المتعلق بالعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الموقع في بريتوريا، في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها حتى الآن حكومة الوحدة الوطنية والانتقال، وإذ تهيب بجميع الأطراف الكونغولية أن تحترم التزاماتها في هذا الصدد، حتى يتم بوجه خاص إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في الموعد المحدد لها،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام؛

٢ - ترحب بالتوقيع على الإطار المرجعي لآلية التحقق المشتركة الذي يمثل اختتامًا ناجحًا لاجتماع فريق الشخصيات الأفريقية البارزة المعقود في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ تحت إشراف الأمين العام، وتحث حكومات كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وأوغندا على التعاون بنشاط من أجل ضمان الحالة الأمنية على طول حدودها المشتركة، بالعمل، بوجه خاص، على تنفيذ الاتفاقات التي وقعتها من أجل إنشاء آليات مشتركة للتحقق، بمشاركة فعلية من جانب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بهدف تعزيز الثقة وبناء علاقات حسن الجوار؛

٣ - ترحب أيضا بعقد المؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي شارك فيه بصورة حصرية جميع الحكومات المعنية، تحت إشراف الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، من أجل تعزيز الاستقرار في المنطقة وتهيئة الظروف الملائمة التي تمكن كل دولة من التمتع بالحق في العيش بسلام وكرامة؛

٤ - ترحب كذلك بعملية التنسيق التي اضطلع بها الأمين العام، من خلال ممثله الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لجميع الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تهدف إلى كفالة تحقيق استجابة متساوقة وفعالة للأزمة الإنسانية المتعددة الأبعاد في البلد؛

٥ - تشدد على أن توطيد دعائم السلام واستئناف النشاط الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية مترابطان ترابطًا لا انفصام له، وتدعو إلى تقديم المزيد من المساعدة الاقتصادية الدولية في هذا الصدد؛

٦ - تشير إلى الروابط القائمة بين استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها غير المشروعين في بعض المناطق، وإلى عمليات إذكاء الصراع، وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ١٥٣٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ و ١٥٥٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤، تدين بصورة مطلقة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وتحت جميع الدول، وخاصة تلك التي في المنطقة، على اتخاذ الخطوات الضرورية لإنهاء هذه الأنشطة غير المشروعة، بوسائل منها، لو لزم الأمر، الوسائل القضائية، وتحض المؤسسات المالية الدولية على مساعدة حكومة الوحدة والانتقال الوطنية في إنشاء رقابة فعالة ومشروعة وشفافة على استغلال الموارد الطبيعية؛

٧ - تشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على متابعة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تثبيت الإطار الاقتصادي الكلي بحيث يمكن تهيئة الظروف اللازمة للنمو المستدام؛

٨ - تحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ استراتيجيات شاملة على الصعيد الوطني لرصد وإدارة الالتزامات الخارجية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الشروط الأساسية المحلية للقدرة على تحمل الديون، بما في ذلك تنفيذ إدارة سليمة للاقتصاد الكلي والموارد العامة؛

٩ - ترحب بالمبادرات التي اتخذت لخفض الديون غير المدفوعة، وتدعو إلى اتخاذ تدابير وطنية ودولية أخرى في هذا الاتجاه بما في ذلك، حسب الاقتضاء، شطب الديون، وغير ذلك من الترتيبات؛

١٠ - تدعو الشركاء الإنمائيين إلى تغطية العجز في تمويل برنامج الطوارئ المتعدد القطاعات للإصلاح والتعمير، وإلى دعم إصلاح الخدمة المدنية والجهود المبذولة لإعادة توحيد البلد؛

١١ - تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة منسقة ومحددة الهدف في مجالات رئيسية من مجالات عملية الانتقال، وهو ما يمكن تحقيقه بتوثيق التنسيق بين الجهات السياسية والاقتصادية الفاعلة لضمان أن تستخدم أموال المانحين لدعم الاستراتيجية السياسية وللمساعدة في تقديم الخبرة الاستشارية والدعم المالي والتدريب والمعدات من أجل القيام بإصلاحات أمنية، ولتقديم المساعدة في بناء إدارة على مستوى المحافظات، وتحسين تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتسريع عملية إعادة توحيد خدمات الجمارك والهجرة، وتقديم موارد دعم في الميزانية تتسم بالمرونة لتوفير الأموال اللازمة لتغطية الخدمات المدنية الأساسية ومراتب الموظفين الحكوميين؛

١٢ - تدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية ومجتمع المانحين على تقديم دعمها الكامل للعملية الانتقالية، وتوسيع نطاق سلطة الدولة لتشمل جميع الأراضي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

- ١٣ - تحث جميع الأطراف على الاحترام التام للقانون الإنساني الدولي وكفالة وصول موظفي الشؤون الإنسانية بشكل آمن ودونما عائق إلى جميع السكان المتضررين في جميع أنحاء إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في الشؤون الإنسانية؛
- ١٤ - هيب بالمجتمع الدولي أن يكتف دعمه لأنشطة الإغاثة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- ١٥ - تحث جميع الأطراف على السماح بتنقل السكان بحرية وبدون عوائق، وهو أمر أساسي لاستئناف الأنشطة الاقتصادية وغيرها؛
- ١٦ - تعرب عن قلقها العميق بسبب الحالة الإنسانية المتردية جدا في إيتوري، وتناشد جميع الأطراف الكونغولية الموجودة في الميدان أن تتعاون تعاونا كاملا مع المؤسسات الانتقالية بشكل عام، ومع لجنة إعادة السلام إلى إيتوري بشكل خاص؛
- ١٧ - تعرب أيضا عن قلقها العميق بسبب الحالة الإنسانية المتردية في جميع أنحاء البلد والعدد الكبير جدا من الأشخاص المشردين داخليا في الجزء الشرقي من البلد، ولا سيما في منطقة إيتوري، وتحث جميع الأطراف على تجنب المزيد من التشريد وعلى تيسير عودة اللاجئين والمشردين داخليا عودة طوعية وفي ظروف آمنة إلى مواطنهم الأصلية؛
- ١٨ - تؤكد مرة أخرى أهمية إعادة حركة المرور النهري إلى ما كانت عليه، وتدعو، في هذا الصدد، إلى إعادة فتح وصلة كيسانغاني - كيندو بين السكة الحديدية والنقل النهري لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، ووصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية؛
- ١٩ - تشجع استمرار تعاون حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في الاهتمام بالحاجة إلى الإصلاح والتعمير؛
- ٢٠ - تجدد مناشدتها العاجلة للمجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة مواصلة إبقاء الاحتياجات الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قيد النظر، وتؤكد ضرورة أن يعمم منظور جنساني ملائم في جهود التعمير الشاملة؛
- ٢١ - تدعو الحكومات إلى الاستمرار في تقديم الدعم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- ٢٢ - تطلب إلى الأمين العام:

- (أ) أن يواصل التشاور مع الزعماء الإقليميين بالتنسيق مع رئيس الاتحاد الأفريقي، حول سبل التوصل إلى حل سلمي ودائم للصراع؛
- (ب) أن يبقى الحالة الإنسانية والاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية قيد الاستعراض بهدف تشجيع المشاركة في برنامج لتقديم المساعدة المالية والمادية إلى ذلك البلد، ودعم ذلك البرنامج، لتمكين البلد من تلبية الاحتياجات العاجلة في مجال الانتعاش الاقتصادي والتعمير؛
- (ج) أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن الإجراءات التي اتخذت عملاً بهذا القرار.
-